في اجتماع برئاسة الامين العام

الأمانة العامة للمؤتمر تدشن خطة النشاط التنطيمي العام 2017م

رأس الامين العام للمؤتمر الشعبي العام اجتماعاً للأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام بالعاصمة صنعاء -الاثنين الماضي- خصص لمناقشة المستجدات على الساحة الوطنية والتنظيمية.

وفي الاجتماع القى الامين العام كلمة قال فيها: يأتي الاجتماع اليوم بالأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام لتدشين خطة الامانة العامة للعام 2017 والذي يأتي ويصادف او يسبق يوم 21 فبراير بيوم.. 21 فبراير هذا اليوم المشؤوم في تاريخ الشعب اليمني هذا اليوم الذي بصم شعبنا اليمني لاختيار رئيس توافقي حينها وهو المتآمر الكبير على الوطن عبدربه منصور هادي..

المؤتمر حريص على تعزيز الجبهة الداخلية ورص الصفوف لمواجهة العدوان

الوطن يواجه مخططات لجره إلى ما قبل الوحدة والثورة

الزعيم صالح سلَّم السلطة طواعيةً وديمقراطياً حقناً للدماء وتفويت الفرصة على المؤامرة الكبرى

هادي لم يثمر فيه معروف الشعب اليمني وها هو يصب حقده عليه بالقتل والتدمير

جرائم الفار والعدوان السعودي لم تحصل في تاريخ البشرية

للأسف الشديد هذا اليوم هو امتداد ليوم نكبة 11 فبراير والنكبة الثانية 21 فبراير والذي حرص الزعيم علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حينها على حقن دماء اليمنيين وعلى العمل على افشال المؤامرة الكبرى التي كانت تحاك ضد اليمن لتدمير مقدرات هذا الشعب اليمني وتدمير الوطن من خلال ماسمي بالربيع العبري وأثر التخلي عن السلطة من اجل الشعب اليمني ومن أجل اليمن ومن اجل مكتسبات الوطن وسلم السلطة طواعية بانتخابات ديمقراطية للحفاظ على مقدرات الوطن وإفشال هذه المؤامرة .ولكن للأسف الشديد ماحصل كانت الكارثة والطامة الكبرى ان عبدربه منصور هادي جر الوطن إلى ويلات التمزيق والتشرذم والمؤامرات الخارجية على الوطن وتمزيقه شر تمزيق.

وأضاف: اليوم وطننا يرزح تحت عدوان يرزح تحت احتلال غاشم يرزح شعبنا تحت حصار جائر ايضاً تدمر كل مقدرات الوطن قتل البشر ،الاعتداء على مجالس العزاء حتى وصل الامر بهم الى الاعتداء على مجالس العزاء النسائية لم يصل الامر فقط الى حد حرب او مواجهات معينة لكن وصل الامر الى تدمير كل شيء في هذا الوطن وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الحقد الدفين الذي يكنه عبد ربه منصور هادي خلال فترته الماضية وصب فيض حقده على الشعب اليمني بهذه الطريقة التي نشاهدها اليوم.

شعبنا أبيّ وسيعمل من أجل السلام ولن يرضخ للاستسلام

وأردف: وطننا يعاني من هذا العدوان الغاشم ومن هذا الحصار الجائر اليوم هناك محاولة ايضاً اخرى لجر الوطن الى التمزق الى عودة عجلة التاريخ الى الوراء الى ماقبل 22 مايو بل بالعكس الى ما قبل قبل 22 مايو الى ما قبل الثورة هناك اليوم محاولة تمزيقه الى اكثر من دويلات ولكننا نريد ان نقول الشعب اليمني أبي وشعبنا لا يمكن ان يقبل مثل هذا العدوان مثل هذا الحصار وانه سيقاوم وسيعمل بكل ما اوتي من قوة من اجل السلام لكنه لا يمكن ان يرضخ للاستسلام وشعبنا اليمني ايضاً في شماله او جنوبه او شرقه او غربه سيقاوم الاحتلال وسيقاوم كل دعاة الانفصال نحن نثق بان شعبنا اليمني في كل مكان لن يقبل العملاء ولن يقبل الخونة ولن يقبل المتآمرين على الوطن الذين نذروا انفسهم للعمالة والخيانة والارتزاق مهما حاولوا ومهما بذلوا من جهودهم لتمزيق اليمن لكن مؤامراتهم ستفشل وستتحطم على صخرة صمود شعبنا اليمني وقواته المسلحة والأمن واللجان الشعبية وكل المتطوعين من ابناء القبائل في كل مكان سيهبون مثل ماهبوا في الماضي مثل ماهم اليوم صامدون في وجه العدوان سيظلون صامدين وسيظلون يعملون بكل ما اوتوا من قوة لمواجهة هذا العدوان الغاشم.

وتابع الامين العام: اجدها فرصة مناسبة ايضاً وأتذكر العام الماضي وأنا كنت اخطب في بني الحارث في لقاء موسع وصادف 21 فبراير وقلت اصابعنا التي بصمت لعبدربه منصور هادي يفترض ان تقطع انتخبنا شخصاً للأسف الشديد يملأ قلبه الحقد والضغينة والمرض تجاه هذا الشعب اليمني الذي آواه وهو في ظروف صعبة ولكن لا يثمر فيه المعروف ولا يثمر فيه الوطن ولا تثمر فيه الاخلاق ولا قيم ولا دين للأسف الشديد ما عمله عبدربه منصور هادي بشعبنا اليمني ومازال يعمله اليوم اعتقد انه لم يحصل في تاريخ البشرية لم يحصل ان شخصاً بهذا الحقد وهذا المستوى من الاسفاف والارتزاق والابتذال.

وقال الزوكا: شعبنا اليمني بالتأكيد سيظل يتذكر هذا اليوم بشؤم على شعبنا ولكن ما يجعلنا ننسى هذا اليوم هو صمود شعبنا ومايجعلنا نمحوه من تاريخنا ومن وجداننا ان صمود شعبنا اليمني الباسل وقواته المسلحة الباسلة هو الذي سيلقن هؤلاء المرتزقة وهؤلاء الخونة وهؤلاء العملاء الذين باعوا وطنهم للشيطان سيلقنونهم دروساً، ونثق في قدرات قواتنا المسلحة واللجان الشعبية مع كل المتطوعين من ابناء شعبنا اليمني في كل مكان.

وأضاف: انا وددت في بداية اللقاء الذي صادف مثل هذه الذكرى المشؤومة على شعبنا ان نقول هاتين الكلمتين المختصرتين وفي ذات الوقت ايضاً نحن في الامانة العامة للمؤتمر الشعبي العام وفي المؤتمر الشعبي العام أينما وجدنا وكل قيادات وأعضاء المؤتمر الشعبي العام الذين لا يسعني إلا ان اسجل لهم كل الشكر والتقدير في كل ربوع الوطن على صمودهم وثباتهم على مواقفهم الباسلة في كل مكان وانتم تشاهدون قيادات وأعضاء المؤتمر الشعبي العام في كل مكان بوقفاتهم الاحتجاجية بصمودهم بمشاركتهم في كل جبهات القتال وبمشاركتهم على مختلف الاصعدة مؤكدين اننا سنعمل بكل ما من شأنه الحفاظ على الجبهة الداخلية والعمل بكل ما من شأنه رص الصفوف لمواجهة هذا العدوان الغاشم.

المواطنون تحت الحصار وبدون مرتبات للشهر الخامس وندعو للتخفيف من معاناتهم

وتابع الزوكا: وأنا ادعو الجميع الى العمل لما كل ما من شأنه ترتيب البيت الداخلي والعمل على تخفيف حدة ما يعانيه شعبنا اليمني ايضاً من هذا الحصار الجائر ومن كثير مما حصل من تآمر بما يتعلق بموضوع نقل البنك المركزي والناس اليوم بدون مرتبات لخمسة أشهر، بما يتعلق بالحصار الجائر على مطار صنعاء، مما يتعرض له ميناء الحديدة، وما يتعرض له شعبنا في كل المجالات لكن متأكدون ان قيادات وأعضاء المؤتمر الشعبي العام وانصاره وحلفاءه في كل مكان سيظلون صامدين رافعين شعاراتهم وثوابتهم الوطنية الله الوطن الثورة الجمهورية الوحدة الديمقراطية هذه ثوابت وشعار اساسي لنا في المؤتمر الشعبي العام وسنظل نرفع هذا الشعار بالروح بالدم نفديك يا يمن.. لا للعدوان لا للانفصال ولا للإرهاب، هذا شعارنا الاساسي في المؤتمر الشعبي العام.

واختتم الامين العام كلمته بالقول: وأتمنى من الاخوة في الامانة العامة اليوم ان نعمل بكل ما من شأنه ايضا تثبيت التواصل مع فروع المؤتمر في المحافظات ومع مختلف التكوينات في المؤتمر الشعبي العام وان يكون هذا العام عام 2017م عام نشاط عام خطط وبرامج للتواصل مع حشد كل طاقات المؤتمر الشعبي العام وفتح ابوابه للجميع و ان نعمل على رفد المؤتمر الشعبي العام بدماء جديدة.. المؤتمر الشعبي العام صامداً المؤتمر الشعبي العام قوي.. المؤتمر الشعبي العام تزداد جماهيرته يوماً عن يوم.. خرجوا في 2011م من خرجوا وخرجوا في 2014 من خرجوا.. سيظل المؤتمر الشعبي العام صامداً، سيظل المؤتمر الشعبي العام قوياً، سيظل المؤتمر الشعبي العام متماسكاً مهما حصل من مؤامرات على المؤتمر الشعبي العام.. يخرج من خرج، وسيظل المؤتمر الشعبي العام قوياً.

الى ذلك اكد الامين العام اهمية قيام دوائر الامانة العامة بتعزيز نشاطها وتنفيذ خطة العمل التنظيمي والسياسي للعام 2017م على اكمل وجه ،مؤكداً أيضاً اهمية تنفيذ برنامج نزول ميداني لقيادات الامانة العامة الى فروع المؤتمر يتواكب مع توجهات قيادة المؤتمر الرامية الى تعزيز العمل التنظيمي على مستوى مختلف فروع المؤتمر في المحافظات والمديريات والدوائر .

ولفت الزوكا الى ان فروع المؤتمر في المحافظات بدأت بتدشين برنامج العمل التنظيمي لهذا العام من خلال المهرجانات الحاشدة التي تقيمها والوقفات الاحتجاجية التي تجدد موقف المؤتمر المواجه للعدوان السعودي الغاشم والحصار الجائر.

وشدد الامين العام على ضرورة التقييم المستمر لعمل دوائر الامانة العامة بما يحقق تلافي اوجه القصور والسلبيات في الاداء، وبما يسهم في تطوير العمل التنظيمي والسياسي ويعكس التوجهات الوطنية للمؤتمر الذي يقف في الصفوف الاولى لمواجهة العدوان الغاشم والحصار الجائر والحفاظ على الثوابت الوطنية والدفاع عن وحدة وسيادة واستقلال اليمن .

البرلمان يبحث مع الحكومة فك طلاسم الايرادات ومصير الرواتب

يبحث اليوم البرلمان مع حكومة الإنقاذ طلاسم الإيرادات ومصير الرواتب بعد نقاشات جادة بين الجانبين لم تتوصل الى نتائج حول معرفة مصير الايرادات وعدم صرف المرتبات للموظفين ومن المستفيدين من التلاعب بأسعار المشتقات النفطية والغاز والتي أدى ارتفاعها الى موجة في زيادة أسعار المواد الأساسية والأغذية والأدوية وغيرها.

وعلمت «الميثاق» أن حكومة الانقاذ ستقدم اليوم الى البرلمان التزامات بمعالجة مشكلة المرتبات بدرجة أساسية وكذلك وقف الجبايات التي تصب الى خارج الخزينة العامة للدولة.

وبهذا الشأن أقر البرلمان مجدداً توصية الحكومة بإعداد وتقديم مصفوفة متكاملة بمقترحات عملية وآلية مرنة لحل الصعوبات المالية القائمة، على أن تقدم الى جلسة المجلس اليوم. الجدير بالذكر أن أعضاء المجلس يركزون في مداخلاتهم على الوضع المالي والإيرادات بشكل عام، وتضارب أسعار السلع من المواد الغذائية والدوائية والاستهلاكية والنفط ومشتقاته التي تتفاقم يومياً وانخفاض سعر العملة المحلية أمام العملات الأجنبية ومدى قيام الجهات المالية المختصة وموقفها من الإعفاءات الجمركية والتهريب الجمركي والتهرب الضريبي وخاصة من قبل كبار المكلفين والتلاعب بضريبة القات وضبط نشاط محلات الصرافة وأهمية إصلاح المنظومة المالية في الجانبين الإداري والمالي وبما يضمن إيجاد المعالجات الناجعة لمشكلة تأخر صرف مرتبات موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين .

وفي سياق متصل تطرق الدكتور مقبولي -نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية- الى بعض المعالجات التي يقترحها لحل الوضع المالي شملت معالجة ارتفاع سعر الصرف والرقابة على المضاربة النقدية في هذا الجانب وتعزيز دور البنك المركزي من خلال معالجة أوضاع الصرافين وإعادة النظر في الآلية المتبعة في مجال النفط ومشتقاته وإشراك التجار في عملية استيراد وبيع النفط ومشتقاته .. مؤكداً على توحيد أسعار المشتقات النفطية وعدم جواز وجود أكثر من سعر

النائب النويرة: العمل عشوائي في تحصيل الإيرادات ولا تمتلك الحكومة حلولاً لصرف الرواتب

النائب العامر: هناك تكتُّم من قبل المالية على الإيرادات ولابد من تفعيل العمل الرقابي

لها.

الى ذلك قال الشيخ احمد النويرة -القائم بأعمال رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب: إن اللجة عقدت مع الجانب الحكومي أكثر من 6 جلسات ولم تقدم الحكومة حلولاً ناجعة فيما يخص صرف المرتبات وضبط الايرادات ومازالت الاجتماعات مستمرة مع الجانب الحكومي من أجل الوصول الى ضمان لصرف مرتبات موظفي الدولة.. وكان المفترض أن تعقد جلسة مع الجانب الحكومي السبت الماضي إلاّ أن الحكومة اعتذرت، وبالتالي لم نتوصل معها الى رؤية حول صرف المرتبات.

وأكد النويرة لـ«الميثاق» أن المشكلة الحاصلة للإيرادات ناتجة عن ظروف الحرب والعدوان والحصار الذي أوقف تصدير المنتجات اليمنية ابتداءً من النفط والغاز والمحاصيل الزراعية وكذلك في تدني الإيرادات العامة.

ونوه النويرة الى أن غياب العمل المؤسسي في المؤسسات الإيرادية أفقد خزينة الدولة مبالغ قومية على رأسها الايرادات الضريبية والجمركية.. ولا يمكن تحديد المبالغ التي لا تورد للخزينة العامة لأن أجهزة الدولة تفتقر الى المعلومات في تقييم الايرادات ومازال العمل عشوائياً في جباية الايرادات.

وفي رده على سؤال حول قدرة الحكومة على السيطرة على الايرادات قال النويرة: أعتقد أنها قادرة اذا ما أرادت وأعدت لذلك رؤية واضحة وقامت بتطبيق جملة من القوانين النافذة وعملت على إصلاح المؤسسات الإيرادية وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب على المتنفذين والمحصلين للإيرادات.. لكن للأسف بعض الايرادات العامة يتم تحصيلها عبر مكلفين ومتعاونين ومقاولين، ولا يجب أن توجد دولة داخل الدولة.. وهناك للأسف ازدواجية بين كل السلطات والمؤسسات المحلية أو المركزية كما أن الازدواجية الأمنية القائمة ما بين الأمن واللجان الشعبية أحد أسباب تدني الايرادات وعدم ضبطها.

وأكد النائب النويرة أن الزيادة في أسعار المشتقات النفطية يمكن أن تحقق عائداً إيرادياً يغطي مرتبات الموظفين، ومع ذلك لا توجد رؤية لدى الحكومة حول سوق المشتقات النفطية والدليل على ذلك أنه خلال جلسات البرلمان مع الجانب الحكومي لم نحصل على رد أو حتى نتلقى جواباً على اعضاء البرلمان حول السياسات العامة في بيع المشتقات النفطية والتي يمكن أن تحقق إيراداً شهرياً حسب إفادة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية -46 ملياراً شهرياً- ولكن بسبب عدم وجود سياسة واضحة أو اشراف من الدولة على بيع المشتقات النفطية تحرم الدولة دخلاً قومياً كبيراً.. موضحاً أن الحكومة لا تشرف على بيع المشتقات النفطية ويبدو أنها لا تعلم من هي الشركات المسيطرة على سوق النفط وربما أن صلاحيات شركة النفط كشركة حكومية في استيراد أو بيع المشتقات النفطية والاشراف على هذا القطاع قد غيّبت بفعل فاعل ومما لاشك فيه أن هذا القطاع اذا ما ضبط سوف يشكل دخلاً كبيراً يساهم في تغطية مرتبات موظفي الدولة.

من جانبه قال الشيخ عبدالوهاب العامري -عضو مجلس النواب عضو اللجنة المالية: إنه خلال الفترة السابقة كانت قاعة البرلمان جادة بالنقاش حول هذه القضايا نظراً للواقع الاستثنائي الذي تمر به اليمن جراء العدوان السعودي والذي انعكس على الحالة الاقتصادية التي يعيشها أبناء الشعب.. ونحن في اللجنة المالية نعمل جاهدين على مساعدة الحكومة في الخروج من المأزق المالي وذلك من خلال مراقبة أداء الحكومة المالي وضبط وتحسين الإيرادات وبالتالي صرف المرتبات لكافة الموظفين ولا بد لمجلس النواب من التوصل مع الحكومة الى رؤية لمعالجة الخلل العام في إيرادات الدولة ومحاسبة اللصوص الذين ينخرون في إيرادات الوطن سواءً في الجمارك أو الضرائب أو ميناء الحديدة.. موضحاً أن الايرادات النفطية قد جفت سواءً من مأرب أو حضرموت ولكن هنالك عبثاً بأسعار النفط فمثلاً سعر الدبة البترول تصل الى ميناء الحديدة بسعر 3 آلاف ريال بينما تباع بأمانة العاصمة بسعر 5600 ريال، ولا يخفاكم أن أضرار العدوان السعودي قد أثر تأثيراً مباشراً على تحصيل الايرادات العامة للدولة، ومشكلة الايرادات ليس فقط النفطية أو الضرائب أو الجمارك وإنما امتدت لتشمل المنتجات الزراعية.. مشدداً على ضرورة إيجاد معالجات تخفف من معاناة اليمنيين وصرف المرتبات.. وعلى قيادة وزارة المالية أن تستشعر المسئولية والعمل بعيداً عن المماحكات السياسية.. لكن للأسف ليس هناك شفافية في الكشف عن الإيرادات.. والسؤال الى متى سيظل المسئولون عن المصالح الإيرادية يتكتمون عن الأرقام الحقيقية لإيرادات الدولة..؟ واختتم النائب العامري تصريحه بالقول: بصراحة الجانب الحكومي لم يفصح عن الأرقام العامة التي تورد للخزينة العامة للدولة، لذا لابد من تفعيل الدور الرقابي للمجلس ومحاسبة المقصرين مهما كانت تلك الجهات أو الشخصيات.